تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة في ضوء رؤية ٢٠٣٠

A proposed vision for developing the education financing system in the Kingdom in light of Vision 2030

إعداد

أمينة حمد الدمخ - سامية تراحيب العتيبي

مصلحة حسين البارقي

جامعة الملك سعود

Doi: 10.33850/ajahs.2020.120027

الاستلام : ٢٦ / ٨ / ٢٠٢٠ القبول : ٧ / ٩ / ٢٠٢٠

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية والتعرف على اهداف ومبررات ومنطلقات التصور وآلية التنفيذ للتصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية . فرؤية وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية منبثقة من الرؤية الوطنية ٢٠٣٠؛ والتي تنص على "تعليم يدفع بعجلة اقتصادنا الوطني من خلال سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومنح مزيد من الصلاحيات الإدارية والفنية للقيادات التربوية، وتطوير التعليم العام، وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة" الا ان ذلك يتطلب الاعداد ووضع الاطر الخاصة بالمبادرات التي تدعم هذه الرؤية بحيث تسعى الى البحث عن مصادر اخرى لتمويل التعليم، وباستخدام نموذج سوات (SWOT) تم بناء تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم وفق المنهجية العلمية. وخرجت النتائج تؤكد على اقتصار نشاط المؤسسات التعليمية بالمملكة على الجانب التعليمي والأكاديمي في خلق فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية غير المستثمرة ، وهذا يستدعي ضرورة إيجاد بدائل لتمويل التعليم والتقليل من الاعتماد على الدعم الحكومي، من خلال تبني استراتيجيات جديدة لسد النقص في الاستثمارات والموارد المالية، خصوصاً مع زيادة النمو السكاني، وازدياد الطلب المجتمعي على التعليم العالي. وهذا ما تم تقديمه كتصور مقترح وفق مسارات مقترحة لإيجاد بدائل لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

كلماتٌ مفتاحية: ميزانية التعليم، الانفاق على التعليم، التعليم العام، التعليم العالي.

Abstract:

The study aimed to develop a proposal for the development of the system of financing of education in the Kingdom of Saudi Arabia and to identify the goals and rationale for the outlooks of perception and the mechanism for implementation of the proposed scenario for the development of the system of financing of education in the Kingdom of Saudi Arabia. The vision of the Ministry of Education in the Kingdom of Saudi Arabia, derived from the National Vision 2030, which provides for the "Education pays the wheel of the national economy through bridging the gap between the educational output and the requirements of the labor market, and the granting of more powers to the administrative, technical and educational leaders, the development of public education, and direct the students toward career and professional options appropriate" but that requires preparation and develop frameworks for private initiatives in support of this vision to seek other sources of financing for education, Using the swat model (SWOT) built imagine a proposal to develop the system of financing of education according to the scientific methodology. The results emerged emphasizes the limited activity of educational institutions in the kingdom on the educational and academic in creating a large gap between the letter in community service capacities and knowledge base of non-invested, this calls for the need to find alternatives to finance education, reducing reliance on government support, through the adoption of new strategies to meet the shortage of financial resources and investment, especially with the increase in population growth, and increasing community demand for higher education. This is what has been presented rather as a concept proposed in accordance with the

proposed routes to find alternatives to the financing of education in the Kingdom of Saudi Arabia according to the vision of 2030.

مقدمة:

تواجه الإدارة الحديثة تحديات متزايدة نتيجة لتلاحق التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم حالياً، ومن المتوقع امتداد هذه التغيرات والتطورات ليحدث المزيد منها في المستقبل. وتنعكس الاستجابة لهذه التغيرات والتطورات في قدرة الإدارة على القيام بدورها المهم في المنظمات باعتبار أن الإدارة هي وسيلة المنظمة لتوظيف واستثمار مواردها للوصول الى تحقيق أهدافها مما يتطلب إيجاد الوسائل والأدوات التي تمكن الإدارة من إعادة التوازن الإداري الذي يعالج نقاط الضعف والقوة ويستفيد من الفرص ويواجه المخاطر التي أفرزتها تلك التغيرات والتطورات، متخطية في ذلك وظائفها التقليدية إلى آفاق أخرى تتسم بالتجديد والابتكار اللذين يحققان التفوق والتميز والتنافسية للمنظمة.

وفي ضوء التغيرات والتطورات السريعة في مناحي الحياة المختلفة فإن التعليم يتوقع منه قيادة هذا التغيير، وبالتالي فإنه يواجه تحدياً حقيقياً ليقوم بدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (باجري، ١٤٢٢، ص ٤).وهناك إجماع بين قطاع واسع من المختصين في المجالين الاقتصادي والتعليمي على النظر للتعليم باعتباره شكلًا من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية ذا عائد وجدوى اقتصادية واضحة، مما دفع الحكومات لبذل جهود جادة لتوفير الخدمات التعليمية لجميع فئات المجتمع، الأمر الذي شكل ضغطاً مستمرًا على الإنفاق الحكومي لتمويل احتياجات التعليم ومنسوبيه في أغلب دول العالم.

ويؤكد درويش والسيد (٢٠١٦) على أن التمويل وتوفير المخصصات المالية الكافية يمثلان مرتكزًا رئيسًا في سبيل تحقيق منظومة التعليم لأدوارها ووظائفها المنشودة في الارتقاء بالمجتمعات علمياً وفكرياً من ناحية، ومن ناحية أخرى النهوض بكفاءة أفراد المجتمع ليتمكنوا من الإسهام والمشاركة والعمل بقسط وافر في تحقيق التنمية المستدامة داخل مجتمعاتهم.

من جهة أخرى، يذكر عبد ربه (٢٠١٣) أن التمويل يعد الشريان المغذي للعملية التعليمية، والذي تعتمد عليه المؤسسة التربوية في تحقيق أهدافها المنشودة، والذي يتوقف عليها الإعداد الأمثل للطاقات البشرية المطلوبة حسب اختصاصاتها المتنوعة الرائدة للتنمية الاقتصادية من حيث إعدادها كمًا ونوعًا.

وبالنظر الى واقع تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية فإننا نجد أنه يعتمد بشكل رئيسي على الميزانية العامة للدولة، والتي تعتمد بصوره شبه كلية على النفط كثروة أساسية طبيعية غير دائمة، وهذا سيؤثر حتما بالسلب على استمرارية الانفاق الحكومي على التعليم مما يتطلب إيجاد بدائل أخرى لتمويله، لذا أدركت المملكة ذلك

من خلال رؤيتها ٢٠٣٠ التي تهدف الى تنمية وتنويع الاقتصاد، من خلال فتح المجال لمساهمة القطاع الخاص عن طريق تحرير الأصول المملوكة للدولة، وخصخصة خدمات حكومية محددة (رؤية السعودية ٢٠٣٠: ٢٠) من ضمنها قطاع التعليم.

مشكلة الدراسة:

ان رؤية وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية منبثقة من الرؤية الوطنية ٢٠٣٠؛ والتي تنص على "تعليم يدفع بعجلة اقتصادنا الوطني من خلال سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومنح مزيد من الصلاحيات الإدارية والفنية للقيادات التربوية، وتطوير التعليم العام، وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة" الا ان ذلك يتطلب الاعداد ووضع الاطر الخاصة بالمبادرات التي تدعم هذه الرؤية بحيث تسعى الى البحث عن مصادر اخرى لتمويل التعليم، الا ان آلية تطبيق ذلك لم تتضح بعد، ومن خلال هذه الورقة البحثية سيتم تحليل الوضع الراهن للنظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية باستخدام نموذج سوات (SWOT) ومن ثم بناء تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم وفق المنهجية العلمية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الهدف الرئيس التالي:

-وضع تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية

ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

١-التعرف على اهداف التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية

٢-التعرف على مبررات التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية

٣-التعرف على منطلقات التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية

٤-التعرف على آلية تنفيذ التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية

أهمية الدراسة:

تبنت المملكة رؤية ٢٠٣٠ لتكون منهجا وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي، وقد رسمت الرؤية التوجهات والسياسات العامة للمملكة والأهداف والالتزامات الخاصة بها، لتكون المملكة بإذن الله نموذجا رائداً على كافة المستويات. وانسجاما مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تمت إعادة هيكلة بعض

الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، وتم اقرار إطار حوكمة فعال ومتكامل بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة، يحقق كل منها جزءا من الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية.

والمتتبع لواقع التعليم السعودي اليوم يجد انه يشهد تغيرات في جوانب عديدة تبعا لتغير متطلبات سوق العمل وموارد التمويل ورؤية ٢٠٣٠، وتبعا لذلك فهو يستعد لمواكبة هذه التغيرات المتوقعة والمتنبئ بها عن طريق استشراف المستقبل والتخطيط السليم لمستقبل المدارس والجامعات والكليات والمعاهد. فبناء على هذه الخطط يمكن السير على اساسها في استحداث طرق ووسائل من شأنها أن تواجه التحديات العالمية والعربية والمحلية، ولعل من أهم الجوانب التي تحتاج الى بناء استراتيجية محكمة ومتطورة ومواكبة للتغيرات ورؤية ٢٠٣٠ هي نظام تمويل التعليم بالمملكة.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة على السؤال التالي:

-ما التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما اهداف التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية؟

٢-ما مبررات التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية؟

٣-ما منطلقات التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية؟

٤-ما آلية تنفيذ التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية؟

حدود الدراسة:

هذا التصور المقترح محدد ليُنفذ على مؤسسات التعليم بالمملكة العربية السعودية، وبشكل تدريجي من ٢٠١٨ الى ٢٠٣٠.

مصطلحات الدراسة:

تمويل التعليم: " مجموعة الموارد المالية المرصودة لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية، ولتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض" (العبيكان،٢٠١٢،ص١٢).

تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية: قدرة الدولة على توفير مخصصات مالية وعينية بمشاركة القطاع الخاص للإنفاق على التعليم العام والجامعي، والعمل على

تنميتها وصرفها وفقًا لأنظمة الرقابة والمحاسبية وبما يحقق أهدافها سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

التصور المقترح لتطوير نظام تمويل التعليم بالمملكة:

أن المنظمات الحديثة عباره عن نظام مفتوح لا تستطيع أن تعزل نفسها عن البيئة المحيطة، وذلك ضماناً لنموها وبقائها، وبالتالي فإن نجاح أو فشل المنظمة يتوقف على مدى دراستها للعوامل البيئية المؤثرة (الداخلية والخارجية)، لتساعدها على تحديد جوانب القوة والضعف وبيان الفرص والمخاطر والمعوقات وبالتالي قدرتها على تحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها، في ضوء تحليل بيئي للقدرات الداخلية للمنظمة (نواحي القوة والضعف) والموقف في البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) (السكارنة، ٢٠١٥: ٢٣).

كما ان التصور المقترح ما هو الا تخطيط مستقبلي مبني على نتائج فعلية ميدانية من خلال أدوات منهجية كمية أو كيفية لبناء إطار فكري يتبناه الباحث (زين الدين،٢٠١٣) في (المنقاش،١٤٣٩هـ: ٢٤)، وبناء على ذلك أجرت الباحثات تحليل للوضع الراهن للنظام باستخدام نموذج سوات SWOT ثم تم تحديد خطوات لبناء التصور المقترح وفق المنهجية العلمية، بحيث تكون بالترتيب التالي:

أولاً: تحليل الوضع الراهن SOWT Analysis:

ثانيًا: بناء التصور المقترح "الرؤية المستقبلية" بالخطوات التالية:

١. صياغة الرؤية، الرسالة، القيم، الأهداف.
٢. تحديد منطلقات ومبررات التصور المقترح.
٣. تحديد عناصر التحسين.
٤. تحديد آليات تنفيذ التصور المقترح.
٥. تحديد متطلبات تنفيذ التصور المقترح.
٦. حصر التحديات التي قد تواجه تنفيذ التصور المقترح.

أولاً: تحليل الوضع الراهن SOWT Analysis:

يعد نموذج SWOT من أكثر نماذج التحليل الاستراتيجي شيوعا واستخداما، لأنه يساعد الإدارة الاستراتيجية على معرفة إمكاناتها الحاضرة ورؤاها المستقبلية في آن واحد؛ حيث يقوم بدراسة الإمكانات الحاضرة للمؤسسة التربوية من منظور أهدافها المستقبلية ليتيح للإدارة وضح الحلول الملائمة لأية معوقات لتطبيق خطتها الاستراتيجية ومعالجتها في وقتها (Wheelen 2002:34).

وفيما يلي تحليل للبيئة الداخلية والخارجية لنظام التعليم بالمملكة، ويشتمل التحليل على نقاط القوة والضعف الداخلية، والفرص والتحديات الخارجية من خلال

تحليل عدد من العناصر من أهمها: الطلاب، المعلمون /أعضاء هيئة التدريس، الخدمات التعليمية، الإنتاج العلمي، إمكانيات البيئة المادية والبشرية...الخ.

	القوة Strengths	الضعف Weaknesses
البيئة الداخلية	- وجود قاعدة من الكفاءات والقيادات في المؤسسات التعليمية الداعمة لعملية التحول الوطني ٢٠٢٠ وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. - انتشار ثقافة الجودة الشاملة والإعتماد الأكاديمي والمدرسي. - في بعض الجامعات تم تفعيل عدد من البدائل التمويلية المتنوعة كالكراسي البحثية، والأوقاف، ومراكز الاستشارات، والتدريب. - توفر معلمين واساتذة وأعضاء هيئة تدريس ذوي كفاءات واختصاصات دقيقة، ولهم خبرة طويلة عملية. - توفر مراكز للتدريب في أغلب المؤسسات التعليمية ومراكز للإستشارات وجاهزيتها لأعداد الدورات التدريبية. - انتشار ثقافة البحث العلمي بالتعليم العام والعالي وتوفر البنى التحتية لمراكزه ببعض الجامعات. - توفر رسائل بحثية لمشاريع ومؤسسات اقتصادية، ومؤسسات حكومية، لطلبة الدراسات العليا، أشرف عليها أساتذة الجامعات تمثل قاعدة بحثية يمكن تفعيلها في التنفيذ. - عمل وزارة التعليم على تطوير الهياكل التنظيمية ودمج بعض الأقسام مع بعضها. - التوسع في منح مزيد من الصلاحيات لإدارات التعليم. - وجود إدارة مستقلة في وزارة التعليم (اقتصاديات التعليم) تعنى بتحديد المجالات المناسبة لتمويل التعليم. - وجود قاعدة من الكفاءات والقيادات التربوية في جهاز الوزارة متطلعة نحو التغيير. - الوصول لمراحل متقدمة في التوسع الكمي، والتركيز على الجوانب النوعية في الخطط المستقبلية. - توافر قنوات للتعاون بين التعليم العام والجامعات وذلك للاستفادة من خبرات كلا الجانبين. - إعطاء الوزارة مساحة أكبر للتعليم الأهلي لتطبيق برامج التعليم الدولية والسماح للسعوديين بالالتحاق بها. - توجه الوزارة للتدريب الخارجي للكوادر التعليمية	- الاعتماد على مصدر وحيد في التمويل يتمثل في الإنفاق الحكومي على التعليم. - عدم توفر المخصصات المالية للمشاريع بشكل تفصيلي. - ضعف الدور الإعلامي لمؤسسات التعليم مما أدى إلى عدم وضوح الاحتياجات التعليمية للمجتمع وللقطاع الخاص على وجه التحديد. - عدم وضوح الرؤيا لحوكمة التعليم، والمعوقات التي تربك استقرار المؤسسات التعليمية واستقرار المعلمين والأساتذة وتعرقل مسيرة الإنتاج المعرفي لخدمة المجتمع. - اثقال المعلمين والأساتذة بمهام إدارية وبمتطلبات الجودة والأنشطة وما يصاحبها من متغيرات ومستجدات متعاقبة تسهم في استنفاذ جهود كبيرة من الأساتذة وتخفض من مستويات الأداء والتطوير المعرفي. - عدم توفر التراخيص المعتمدة للتدريب، والاستشارات، والدراسات، والتحكيم، وغيرها من الأنشطة الأخرى لمنتجات المعرفة وتسويقها. - عدم وجود نظام يفصل بين التعاقد التدريسي للتعليم والتعاقد لإنتاج وتسويق المعرفة، حيث أن العقود المبرمة تمثل أجر أداء تعليمي وما يكلف به من أعمال. - نقص توظيف التقنية في مجالات التعليم والتعلم المختلفة. - ضعف توظيف الإدارة الإلكترونية في إدارات التعليم المختلفة. - نقص اللوائح التنظيمية والتشريعية المتعلقة بتمويل التعليم وخصخصة الخدمات التربوية. - ضعف قنوات الإتصال مع مراكز البحث والمؤسسات التعليمية العالمية للإستفادة من تجاربها. - عدم مرونة النظام المالي الحالي للمؤسسات التعليمية وللجامعات على وجه الخصوص، والذي لا يتيح فرصة الإستثمار في الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي واستثمار إمكانياتها وموارادها وتنوع مصادرها التمويلية واستثمار الإيرادات في تمويل الجامعة.

	مثل برنامج خبرات في التعليم العام وبرنامج الاشراف الخارجي المشترك في التعليم العالي.	
البيئة الخارجية	الفرص Opportunities - دعم كبير من القيادة السياسية في الدولة لقطاع التعليم والرغبة في تجديده وتطويره. - توجه الدولة الجاد الى خصخصة الخدمات وايجاد بدائل تمويلية متنوعة لكافة القطاعات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ - خطة التنمية العاشرة، وأهدافها الاستراتيجية الموجهة نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم. - وجود هيئة مستقلة لتقويم التعليم تعنى بتحديد معايير الاعتماد الأكاديمي والمدرسي لتقويم التعليم ومنحها للمؤسسات التعليمية. - التسارع والتطور التقني وسيولة توفر الوسائل التقنية وتوظيفها في التدريس ورفع الكفاءة العلمية والتنافسية، مما يسهل عمليات التحول الرقمي والذي يعد أحد أهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. - وجود كيانات تربوية متميزة في القطاع الخاص تتمتع بخبرات كبيرة. - توجه القطاع الخاص لتأسيس شركات تعليمية تربوية، مما يسهل تفعيل عدد من البدائل التمويلية في الجامعات السعودية.	التحديات Threats - تحديات العولمة وتأثيرها في إعداد وتهيئة الطلبة للتعامل معها وفق منظومة قيمية وأخلاقية متكاملة. - البيئة الجغرافية الممتدة، وحتمية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي نصت عليها سياسة التعليم في المملكة. - عدم وضوح المسؤولية المجتمعية تجاه دعم برامج الخصخصة والتفاعل الواعي معها. - نقص الوعي بثقافة الخصخصة وأهميتها حيث يرى البعض أنها تخلي الدولة من مسؤوليتها في الإشراف على التعليم. - عدم وجود نظم يمكن من خلالها فرض رسوم رمزية على بعض الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم للطلاب. - ضعف جودة الخدمات المقدمة من القطاع الخاص وأحيانا تعثر المشاريع. - ضعف استثمار القطاع الخاص في مجالات التعليم وقلة المشاريع المشتركة بينهما. - التوجه العام للمجتمع في مشاريعه الاقتصادية بالمملكة من خلال التعامل مع الخبرات الاستشارية الأجنبية في تنفيذ المشاريع الاقتصادية وتفضيلها على الخبرات الاستشارية لمؤسسات التعليم.

ثانيًا: بناء التصور المقترح "الرؤية المستقبلية":

ان البناء العلمي لموضوع ما، من شأنه أن يساهم في تحديد اتجاه البحث. فالتصور المقترح هو مايتصوره الباحث من اهداف وخطوات وآليات ينبغي تحقيقها مستقبلاً، بناء على الأوضاع الحالية، والمشكلات المتضمنة فيها، لتطوير وضع أو حل مشكلات قائمة. وتختلف خطوات ومكونات التصور المقترح من دراسة لأخرى حسب طبيعة البحث وأهدافه واغراضه وهدفه الذي يسعى الى تحقيقه (المنقاش،١٤٣٩: ٢٤). وبناء على ذلك فقد حددت الباحثات خطوات بناء التصور المقترح لموضوع البحث كالتالي:

١. صياغة الرؤية، الرسالة، القيم، الأهداف.
٢. تحديد منطلقات ومبررات التصور المقترح.
٣. تحديد عناصر التحسين.
٤. تحديد آليات تنفيذ التصور المقترح.
٥. تحديد متطلبات التنفيذ.
٦. حصر التحديات التي قد تواجه تنفيذ التصور المقترح.

لا يمكن أن يتم بناء تصور مستقبلي واضح لأي منظمة دون تحديد رؤية تنطلق منها الرسالة والأهداف، فالرؤية تهدف إلى تحليل وتوجيه مستقبل المنظمة وفق مبادئ وأسس علمية تقوم على نظام واقعي متكامل بعيدًا عن التخمين والحدس، فتجعل المستقبل أفق لطموحاتها دون تجاهل للماضي وتجاربه من خلال جمع المعلومات والبيانات الماضية والمستقبلية؛ التي تشكل في مجملها منطلقات للنجاح وتحقيق الأهداف.

الرؤية:

الريادة في تفعيل بدائل تمويل التعليم محلياً وعالمياً وضمان استدامتها.

الرسالة:

إدارة اقتصاديات التعليم بكفاءة وفاعلية لتحقيق التوزان المالي ودعم استقلالية المؤسسات التعليمية بما يتماشى مع السياسات واللوائح العليا المنظمة للتعليم وبما يحقق أهدافها المستقبلية في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

القيم:

الشفافية – المحاسبية – الحوكمة – المرونة – الإبداع – الابتكار.

المنطلقات:

يقصد بمنطلقات التصور المقترح: الأسس التي يبني عليها التصور المقترح وموجهاته الرئيسية، ويمكن حصر تلك المنطلقات لتنويع بدائل التعليم في المملكة العربية السعودية من عدة منطلقات كالتالي:

- الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم لتحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ورؤية ٢٠٣٠.
- الدراسات السابقة التي اهتمت بتمويل التعليم وتنويع مصادره.
- التقدم الاقتصادي والمعلوماتي والانفتاح المعرفي.
- التجارب العالمية وخبرات الدول المتقدمة في تمويل التعليم كالولايات المتحدة وألمانيا واليابان وكوريا.

المبررات:

هي التوجهات الرسمية الحكومية التي تعكسها القرارات الإدارية التي تشجع مؤسسات التعليم في البحث عن بدائل تمويلية الصادرة في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠.

١. تعد قضية تمويل التعليم من أهم القضايا التي تواجهها وزارة التعليم حاليًا وأكثرها إثارة للجدل وتعتبر قضية عالمية.
٢. نمو التعليم بمعدلات مرتفعة للغاية لا تتناسب مع معدلات نمو المخصصات المالية لها.

٣. رفع كفاءة وزيادة فعالية مستوى مؤسسات التعليم وخصوصًا الجامعات في الكفاية الانتاجية لها.
٤. ضعف العائد من التعليم مقابل الميزانيات المرصودة له.
٥. التجارب الناجحة والتوجهات العالمية في تنويع مصادر التمويل.
٦. التوجه العالمي إلى الاعتماد على التمويل المختلط في تمويل التعليم.
٧. أن التعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع بحيث يتم تمويله بالتعاون بينهما وعدم حصرة على الدولة فقط.
٨. عدم وجود دعم من فئات المجتمع المختلفة لتمويل التعليم.
٩. التوجه الى زيادة فعالية مؤسسات التعليم.
١٠. التوسع في زيادة الموارد المالية مع ترشيد استخدامها.
١١. تنويع مصادر تمويل التعليم وابتكار موارد جديدة.

أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى إيجاد بدائل لتمويل التعليم بالمملكة العربية السعودية، وفق ما يلي:

- المشاركة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الواردة في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ ضمن رؤية ٢٠٣٠.
- تنويع مصادر التمويل، وإيجاد بدائل إضافية، وفك الارتباط بالتمويل الأحادي.
- ضمان التمويل الكافي والمستدام لمؤسسات التعليم بمختلف أنواعها ومراحلها.
- ترشيد الإنفاق وتوظيف الأموال وتقليل الهدر التعليمي.
- مشاركة الافراد والمنظمات والمؤسسات من القطاع الخاص في تمويل التعليم.

عناصر التحسين:

تهدف الرؤية المستقبلية "التصور المقترح" إلى الاسترشاد بما ورد في وثيقة التحول الوطني ٢٠٢٠، ورؤية المملكة ٢٠٣٠ من أهداف استراتيجية تسعى إلى رفع كفاءة الإنفاق وتحقيق التوازن المالي وتعظيم الاستفادة من التمويل الحكومي من خلال البحث عن بدائل تمويل متنوعة للتعليم في المملكة، وترشيد الإنفاق عن طريق عدد من الاستراتيجيات المعتمدة في عدد من أنظمة التعليم الناجحة على مستوى العالم، والسعي إلى تحويل هذه المؤسسات إلى مؤسسات منتجة مدعومة ذاتيًا، من خلال عدد من المبادرات والمشاريع التي تخطط لها هذه المؤسسات عن طريق عدد من العناصر التي تتحقق من خلالها هذه البدائل وهي :

أولاً: البيئة التعليمية:

- الإفادة من الإعلانات التربوية، وذلك بتخصيص مساحات ولوحات ثابتة داخل المؤسسات التعليمية ومن خلال المجلات والصحف والمنتجات المختلفة وسيارات النقل التابعة للمؤسسات التعليمية مقابل رسوم معينة.
- إقامة معارض دائمة متواصلة بالمجتمع لبيع الإصدارات والمنتجات الفنية والعلمية لمؤسسات التعليم المختلفة.
- استثمار أو تأجير الأراضي والمباني والمساحات غير المستثمرة من المؤسسة التعليمية للمؤسسات والشركات المختلفة مثل دور النشر، والمكتبات، ومراكز التصوير، مراكز الحاسب الآلي والانترنت ومراكز خدمات الطالب والبوفيهات والمطاعم وغيرها.
- تسمية القاعات الكبيرة والمباني وما في حكمها بأسماء المتبرعين أو من يقومون بدعم وتمويل التعليم من أفراد وشركات أو جهات حكومية وذلك لحفز الآخرين.
- إتاحة الفرصة للجمهور بشكل عام بكل فئاته للإفادة من الصالات الرياضية والملاعب وحمامات السباحة وغيرها من النشاطات الرياضية في الفترة المسائية والإجازات الأسبوعية والموسمية مقابل رسوم معينة للاشتراك أو الدخول كما يمكن الإفادة من الملاعب الرياضية من خلال تأجيرها للشركات والمؤسسات لإقامة المسابقات والبطولات الرياضية والاحتفالات وغيرها.
- الإفادة من جوانب اقتصاديات الحجم الأخرى، مثل حجم القاعة، وزيادة الانتاجية التعليمية من خلال الإفادة من إمكانيات المؤسسات التعليمية في الأوقات الأخرى من السنة الدراسية التي لا يتم فيها تعليم الطلاب والإفادة من التقنية التعليمية وغيرها.

ثانياً: البرامج التعليمية والأنشطة:

- إعداد قائمة تتضمن أولويات البرامج والمشاريع التي يمكن للمؤسسة التعليمية تنفيذها لقاء مقابل مادي وفقًا لإمكاناتها وفي ضوء احتياجات المجتمع ومؤسساته الحكومية والخاصة، واستنادًا إلى نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية الموضحة لعوائدها وذلك بالتنسيق بين أجهزة الوزارة من وحدات وأقسام.
- إنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع مؤسسات تعليمية عالمية.
- إشراك القطاع الخاص والأفراد ذوي الخبرة والتخصصات في تطوير التعليم عن طريق المشاركة في التخطيط والتدريب وتطوير المقررات والمناهج.
- التوسع في فتح المجال للقطاع الخاص لإنشاء مزيد من المدارس والكليات والجامعات الأهلية المتخصصة.
- التحديث والتطوير المستمر والدوري للإطار الأكاديمي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي.

- فرض رسوم رمزية تعادل التكلفة على الجهات المختلفة – الحكومية والخاصة – التي تبتعث منسوبيها للدراسات العليا في الجامعات.
- فتح أقسام فرعية وأكاديمية لاقتصاديات التعليم أو مواد فرعية في كليات الاقتصاد والإدارة أو العلوم الإدارية في الجامعات، والتنسيق بينها وبين كليات التربية للاستفادة من المجال الأكاديمي والبحثي في هذا المجال.
- الحد من افتتاح مزيد من التخصصات الأدبية والنظرية، لتجنب الهدر في الإنفاق التعليمي لعدم مواءمتها في الغالب لاحتياجات سوق العمل، واستبدالها بالتخصصات العلمية والتقنية التي يحتاجها سوق العمل.
- الاستفادة من عمادات التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد كنماذج تمارس الأداء الرقمي والالكتروني في جوانب تعليمية وإدارية إثرائيه.

ثالثاً: المعلمين وأعضاء هيئة التدريس:

- الإفادة من خبراتهم في مجال الحاسب الآلي والانترنت وبرامج خدمة المجتمع لفئات العمر المختلفة من الجنسين بما فيهم الكبار لتدريبهم في الفترة المسائية وفي الإجازات السنوية برسوم.
- الإفادة من خبراتهم وتجاربهم في تقديم البحوث والابتكارات والاستشارات المختلفة لكافة الجهات مقابل عوائد مالية مجزية من خلال إنشاء مزيد من المراكز البحثية المتطورة والمتخصصة مثل مركز البحوث في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ومعهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية في جامعة الملك سعود، ومعهد الخدمات الاستشارية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- عقد ندوة أو مؤتمر سنوي يعني باقتصاديات التعليم بشكل عام في المملكة العربية السعودية، والمشاركة في الندوات العربية والعالمية في هذا المجال والإفادة من نتائجها وتوصياتها قدر الإمكان.

رابعاً: الطلاب:

- إعادة تنظيم مكافئات الطلاب لتكون أكثر انتقائية بحيث يتم توجيهها للطلاب من ذوي الدخل المحدود.
- إتباع أساليب من شأنها ترشيد موارد التعليم وخفض كلفته، كإشراك القطاع الخاص بعملية تدريب الطلاب وتبني أسلوب التدريب التعاوني.
- الإفادة من الشركات والمؤسسات المالية والصناعية والتجارية والجامعات وغيرها التي تقوم باستقطاب خريجي الجامعات وخريجي التعليم الثانوي من ذوي القدرات العقلية العالية للعمل والدراسة فيها من خلال برامج دعم أو فرض

ضريبة معينة لتمويل التعليم أو الإسهام في التعليم والتدريب أو غير ذلك ولا سيما فيما يتعلق بالتخصصات النادرة.

- تفعيل فكرة التعليم المبني على التعاون بين الجامعات والطلاب من خلال تقديم الدعم المادي للطالب لأجل حصوله على فرصة التعليم العالي سواء داخل المملكة أو خارجها مقابل التزام هذا الطالب بموافقة على استقطاع نسبة من راتبه الشهري بعد تخرجه وحصوله على وظيفة.
- تفعيل نظام المقايضة بين الطلاب والمؤسسات الاكاديمية بحيث تتيح للطالب الفرصة للدراسة بها مقابل خدمات بحثية او تدريسية يقوم بها الطالب.

آليات تنفيذ التصور المقترح:

وهي الآلية المتبعة في البحث لتنفيذ التصور المقترح لحل مشكلة ما، ويمكن ان تكون في عدد من المراحل او المسارات بحسب موضوع واهداف البحث (المنقاش،١٤٣٩هـ:٢٧)، ويمكن من خلالها صياغة رؤية مستقبلية لإيجاد بدائل لتمويل التعليم في المملكة، والتغلب على المشكلات المتعددة التي تواجهه. ولكن أولًا لابد من حسن استغلال الموارد المتاحة، وتوظيفها توظيفًا جيدًا، حيث أن عدم كفاءة استخدام الموارد تؤدي لتفاقم مشكلة تمويل التعليم.

وبشكل عام، يمكن القول إنه لابد من إتباع بعض السياسات من أجل رفع كفاءة الموارد المالية الحكومية المخصصة لقطاع التعليم، إلى جانب البحث عن بدائل أخرى غير حكومية، وبشيء من التفصيل يمكن إجمال المسارات المقترحة التي تعتمد عليها الرؤية المستقبلية لإيجاد بدائل لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠، فيما يلي:

✓ **المسار الأول: وضع خطة استراتيجية للبحث عن بدائل تمويلية متنوعة**

- ان يتم وضع خطة استراتيجية لتوفير بدائل تمويلية لمؤسسات التعليم السعودية تتماشى مع خطة التحول الوطني في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- سن اللوائح والأنظمة وتفعيل عمليات الحوكمة التي تدعم بدائل التمويل في ضوء رؤية ٢٠٣٠.
- بناء مجموعة من المعايير ومؤشرات الأداء التي تقيس مدى كفاءة هذه البدائل التمويلية بشكل دقيق وفعال وتحديث نتائجها وتحليلها باستمرار.
- رفع التقارير الدورية لوزارة التعليم عن مدى تحقيق مؤسسات التعليم العام والعالي لمؤشرات الأداء المرسومة سلفًا.

✓ **المسار الثاني: هندرة الوظائف الإدارية والتوسع في اللامركزية**

- إعطاء مزيدًا من الصلاحيات للإدارات والاقسام في مؤسسات التعليم وذلك من خلال تفعيل استقلالية هذه المؤسسات ماديًا واداريًا.

- هندرة بعض الوظائف الإدارية لزيادة كفاءة الموارد البشرية والاستفادة من التحول الرقمي.
- انشاء إدارة في مؤسسات التعليم العالي تكون مهمتها تنمية موارد الجامعات واملاكها، والعمل على ايفاد افرادها الى الدول ذات الخبرة في هذا المجال، وعقد اللقاءات الدورية مع المسئولين عن تنمية الموارد البشرية والذاتية في تلك المؤسسات.

✓ **المسار الثالث: استحداث تنظيمات إدارية جديدة وإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية**

- انشاء تنظيمات إدارية وأجهزة ذات علاقة بتنمية الموارد الذاتية.
- إدارة معهد البحوث والاستشارات العلمية.
- إدارة أملاك المؤسسات التعليمية.
- إدارة تعنى بالدعم والتسويق للخريجين.
- انشاء إدارة مراكز للدعاية والاعلان والتسويق وغيرها.
- تفعيل الأجهزة والإدارات القائمة في المؤسسات التعليمية، مثل مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر وغيرها.
- إعادة الهيكل التنظيمي الرئيسي بالجامعات السعودية ليتضمن وكالة لشؤون البيئة والمجتمع والاستثمار الجامعي كأحد اهم عناصر هذه الهيكلة.
- الاعتناء بإعداد وتأهيل الكوادر المتخصصة.

✓ **المسار الرابع: إتباع بعض السياسات لتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة**

يقصد بكفاءة الاستخدام " مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه بكلفة أقل أو بجودة أعلى، هذا وتقسم الكفاءة في التعليم إلى: الكفاءة الداخلية (مدى قدرة النظام التعليمي الداخلية على القيام بالأدوار المتوقعة منه)، والكفاءة الخارجية (قدرة النظام على تحقيق أهداف المجتمع الذي وجد لخدمته)" (معيقل، ٢٠١٥، ص٨).

كما يعرف السبيعي (٢٠١٢) كفاءة الاستخدام للموارد بأنها: الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للتعليم لتحقيق الأهداف المنشودة بأقل التكاليف" (ص٣٨٣، بتصرف).

ومن أبرز السياسات التي ينبغي إتباعها لتحسين كفاءة الموارد المالية الحكومية المتاحة للتعليم في المملكة، توزيع الموارد المالية المتاحة واستخدامها بكفاءة وفقًا للأولويات بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص، من خلال إتباع عدد من الأساليب، منها أسلوب تحليل التكلفة-العائد، بحيث يتم الربط بين النفقات وأغراضها،

وأسلوب تكاليف الأنشطة، والتخطيط الكفء للموارد البشرية. بالإضافة إلى أسلوب المواءمة بين سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.

- ✓ **المسار الخامس: وضع آلية فعالة للاستفادة من الكفاءات العلمية والامكانيات المادية**

- حصر الإمكانات المادية والكفاءات العلمية داخل المؤسسات التعليمية وفقًا لمجالات التخصص والخبرة.
- إيجاد الآليات المناسبة للتنسيق فيما بينها.
- تفعيل الوحدات والاقسام الاكاديمية ومراكز البحوث والتدريب في الجامعات في ضوء مفهوم الجامعة المنتجة.
- جعل المدارس والجامعات مراكز للإنتاج وتدعيم برامج التعليم التعاوني التي تقوم فيها المصانع والمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية بتأسيس مدارس ومعاهد وكليات لخدمة قطاعاتها.
- توفير البنية التحتية التي تدعم التحول الرقمي الالكتروني.

- ✓ **المسار السادس: اعتماد إعادة هندسة القيمة في خفض تكلفة التعليم**

يعرف أسلوب إعادة هندسة القيمة بأنه: " جعل التكاليف المطلوبة في الحدود المثلى مع الخفض التدريجي للتكاليف غير المرغوبة وصولًا إلى جعلها في المستوى صفر، وتنمية التكاليف التي تضيف قيمة والحصول على أقصى فائدة مرجوة منها، مع الحفاظ على الجودة المطلوبة والملائمة لمتطلبات سوق العمل" (السبيعي، ٢٠١٢، ص٣٧٩).

ويهدف هذا الأسلوب إلى خفض كلفة النظام التعليمي وترشيدها، وذلك من خلال خفض قيمة التكاليف الضرورية إلى الحدود المقبولة والمثلى، مع محاولة الاستغناء قدر الإمكان عن التكاليف غير الضرورية، إلى جانب المحاولة المستمرة للحفاظ على مستوى مقبول من جودة التعليم (الجهني، ٢٠١٠).

ويمكن توظيف هذا الأسلوب في تطوير تمويل التعليم في المملكة من خلال إتباع أساليب الرقابة على التكاليف التي تحقق الجودة، وتحليل عناصر هذه التكاليف كمحاولة لإيصالها إلى المثالية، وكذلك خفض نسب تسرب الطلاب عن طريق استبعاد الطلاب المتوقع فشلهم تعليميًا في المرحلة الجامعية، إلى جانب تحويل الطلاب الراسبين إلى التعليم الفني.

- ✓ **المسار السابع: زيادة إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم**

يمكن أن يتم ذلك عن طريق تكثيف الخطط والبرامج الموجهة لمؤسسات القطاع الخاص؛ للتعريف بمشاريع المؤسسات التربوية في المملكة وخدماتها وتسويقها بما يسهم في خلق ثقافة مجتمعية تشجع على دعم مؤسسات التعليم، ورعاية

أنشطتها ماليًا، إلى جانب الاستفادة من التجارب الناجحة في شراكة القطاع الخاص في تمويل التعليم، وذلك بتجربة عدد منها في مؤسسات التعليم بالمملكة، وتطويعها بما يسهم في تنويع مصادر التمويل.

- ✓ **المسار الثامن: السعي لنقل المؤسسات التعليمية إلى نماذج منتجة "الجامعة/المدرسة المنتجة"**

ان مفهوم الجامعة المنتجة لا يتعارض مع المفهوم العام للجامعة وإنما يتعداه إلى ممارسة النشاطات الإنتاجية المناسبة للعملية التعليمية، الأمر الذي يحقق لها موارد مالية إضافية ويقلل من اعتمادها على الدعم الحكومي، وعندما تتحول المدرسة/ الجامعة الى منتجة لا يعني النظر اليها كمؤسسات إنتاجية تتصرف كشركة تجارية، وإنما مؤسسات تسعى لإبداع الطرق لإنقاص التكاليف وزيادة الانتاجية وخلق مصادر تمويل ذاتية غير تقليدية عن طريق تسويق منتجاتها، بهدف تغطية نفقاتها وتكاليف التطوير المستمر وتحسين جودة التعليم والمساهمة في التنمية المجتمعية الشاملة (أبو الخير،٢٠١٦: ١٩).

وذلك يلزم منح المؤسسات التعليمية المختلفة الاستقلالية في تنويع مصادر تمويلها، وحث القيادات التربوية والجامعية في مختلف مناطق المملكة على وضع خطط جيدة لتسويق الخدمات المتنوعة التي يمكن تقديمها للمجتمع المحلي، بدءً بدراسة حاجات المجتمع المحلي وتوفيرها؛ لزيادة الإقبال عليها وإدرار أرباح مالية كافية لسد احتياجاتها التمويلية. مع الأخذ في الاعتبار الاقتداء بالنماذج الدولية الناجحة في هذا الصدد.

ومن هذه النماذج، النموذج التركي الذي اتجه إلى تحقيق الجودة في جميع مراحل التعليم وبخاصة التعليم الجامعي من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة لهذه الجامعات وتحويل جامعات التقنية إلى مراكز بحثية واستشارية لها وحدات ذات طابع خاص تساهم في خدمة المجتمع حتى أصبحت جامعات التقنية التركية تقارن بجدارة الجامعات الأمريكية إلى جانب المشاركة العلمية في البرامج الخاصة للمفوضية الأوروبية، وكان ذلك ناتج عن الاهتمام بالهيكل الإداري والتنظيمي للتعليم، إلى جانب تبنيها نظم تمويلية متنوعة منها ما هو حكومي ومنها ما هو خاص بالمنظمات الدولية والعالمية إلى جانب المشاركة المجتمعية من رجال الأعمال والشركات، والشراكة مع قطاع الصناعة، وتخصيص الأوقاف المشروطة وغير المشروطة في دعم وتمويل التعليم التركي (عبد ربه، ٢٠١٣).

- ✓ **المسار التاسع: مشاركة أولياء الأمور والطلاب كمصدر للتمويل**

الطالب هو المستفيد الأول من العملية التعليمية، وهو من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي، من خلال الرسوم الدراسية وفي حالة المملكة من الممكن ان تكون

رمزية، ويمكن تقديم قروض للطلاب من خلال تأسيس بنك خاص بذلك الغرض يحمل اسم "بنك الطلبة"، وذلك بسعر فائدة منخفض أو بدون فائدة، ويتم السداد بعد التخرج وعلى فترات زمنية طويلة وبشروط ميسرة.

✓ **المسار العاشر: تعزيز الاستفادة من الوقف التعليمي كمصدر للتمويل**

ضرورة التوجه نحو تعزيز امتلاك المؤسسات التعليمية سواء الجامعات أو المدارس أوقافًا خاصة بها، يتم من خلالها توفير أجور أفضل للمعلمين وأعضاء هيئة التدريس، ودعم الطلاب المتفوقين، إلى جانب زيادة مخصصات البحث العلمي والتكنولوجيا.

ومن التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال التي يمكن الاسترشاد بها، نموذج شركة إدارة أوقاف جامعة هارفارد؛ والتي تأسست في عام ١٩٧٤م، وهي شركة تدير الشؤون المالية لوقف هارفارد لتحقيق نتائج استثمارية طويلة الأجل لدعم الأهداف التعليمية والبحثية للجامعة، وتتمثل مجالات صرف عوائد استثمار أوقاف جامعة هارفارد في: البرامج الأكاديمية-الأبحاث الطبية والعلوم-وبرنامج المساعدات المالية للطلاب، مما يجعل الجامعة قادرة على استقطاب وتبني الطلاب المتميزين بغض النظر عن قدرتهم المالية، حيث أن ٦٠% من طلاب جامعة هارفارد يحصلون على المساعدات المالية من الجامعة بقيمة إجمالية تتجاوز ١٦٠ مليون دولار سنويًا (سيف الدين، ٢٠١٥).

✓ **المسار الحادي عشر: التعليم الإلكتروني والتعليم مدى الحياة كخدمات تعليمية**

في ظل نمو الطلب على التعليم العالي، والتنافس الدولي لتجويد التعليم، وسعي الجامعات الى تنويع مصادر التمويل بغرض دعم قدراتها التنافسية والمحافظة على مكانة مرموقة في التصنيفات الدولية. شرعت عدد من الجامعات في العالم الى إحداث تعليم عابر للحدود transnational في شكل دروس مفتوحة أو فصول دراسية محددة بالزمن على الانترنت.

تقديم خدمة التعليم الإلكتروني كمنظومة تعليمية بواسطة برامج عبر شبكة الإنترنت للبرامج التعليمية للطلبة لتدعيم وتوسيع نطاق العملية التعليمية من خلال تقديم المحتوى التعليمي مع ما يتضمنه من شروحات وتطبيقات عملية وتفاعل ومتابعة بصورة جزئية أو شاملة، بشكل يتيح للطالب إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى ومع أستاذ المقرر ومع أقرانه سواء أكان ذلك بصورة متزامنة أم غير متزامنة وإمكانية إتمام هذا التعلم في الوقت والمكان وبالسرعة التي تناسب وظروف الطالب وقدراته. ويطرح انتشار التعليم الافتراضي إشكالية صلاحية الدرجات العلمية والشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي، ويقتضي ذلك وضع عدد من الآليات والشروط للاعتراف بشهادات جهات التعليم عن بعد (العبيدي،٢٠١٢).

ويستفيد من التعليم مدى الحياة جميع المواطنين دون ربطه بعمر محدد، وهو برنامج تعليمي برسوم دراسية، يشمل دروساً ليلية أو دراسة عن بُعد في الجامعات، ويقدم فرص للتعلم مدى الحياة سواء مهنية أو تقنية أو عامة (الدخيل،٢٠١٥: ٦٣).

- ✓ **المسار الثاني عشر: تعزيز دور الجامعات كبيوت خبرة**

بيوت الخبرة تعنى بإستثمار خبرات ومبادرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، يؤسسها عضو أو مجموعة من أعضاء هيئة التدريس ذوي تخصصات متقاربة أو مكملة لبعضها يقدم خدمات أو دراسات استشارية أو بحثية أو عملية لجهات خارجية على أسس تجارية مقابل عوائد مادية، ومن خلالها يقدم للجامعة مصدر تمويل بالاستفادة من الكوادر البشرية لديها.

- ✓ **المسار الثالث عشر: الاستثمار في العقول المبدعة والسواعد المنتجة "حاضنات الأعمال"**

هي البيئة المساندة المحفزة للأفكار والمشاريع، والتي تعمل على تهيئة المناخ المناسب للإبداع والابتكار واحتضان ورعاية الأفكار الإبداعية ذات الطابع الاستثماري لطلاب وخريجي الجامعة، حيث تتيح لهم التدريب اللازم، وتقدم لهم المساعدة في التعرف على كيفية إعداد دراسات الجدوى، والاستفادة من الدراسات القائمة فيما يتعلق بالتسويق وغيرها.

وهذا من شأنه ان يعزز رؤية ٢٠٣٠ والتي تهدف الى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واعداد طلاب على مستوى عالي من الكفاءة، بالإضافة الى إيجاد مورد تمويل بديل للجامعات.

- ✓ **المسار الرابع عشر: تسويق الجامعة كعلامة تجارية**

تسويق هوية الجامعات، وذلك من خلال تحويل شعار المؤسسة الاكاديمية الى علامة تجارية تُسجل بوزارة التجارة، ويتم بعد ذلك افتتاح متجر للجامعة يحوي منتجات استهلاكية متنوعة بجودة عالية (قمصان، كتب وقرطاسية، هدايا...الخ)، ويتم توظيف العاملين بها من الطلاب، ومستقبلاً يتم افتتاح فروع خارج الحرم الجامعي، وهذا بدوره سيعزز اسم الجامعة وعلامتها التجارية ومكاناتها وعلاقتها بمحيطها الاجتماعي، فالعلامة التجارية ذات تأثير كبير يمكن من خلالها أن ننقل رسالة المؤسسة ورؤيتها من جهة، وإيجاد مصدر تمويل مبتكر ومستدام للجامعة من جهة اخرى.

متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

- دعم التحول بالقيادات الاستراتيجية القادرة على هذا التحول.
- استثمار الكفاءات الوطنية المؤهلة في التخطيط المالي الجيد للنظام التعليمي.

- تحسين الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، عن طريق خفض معدلات الهدر التربوي بكافة صوره وأنواعه.
- الربط بين الكلفة التعليمية والعائد منه.
- التركيز على التعليم النوعي وتحقيق الجودة في مخرجات التعليم.
- تخطيط وتنفيذ حملات توعوية تبين دور المؤسسات التعليمية ووظائفها في المجتمع وأن دورها لا يقتصر على التدريس فقط بل يتعداه إلى البحث العلمي وخدمة المجتمع بأشكاله المختلفة ويتم من خلال هذه الحملات شحذ همم الأفراد ومؤسساته ودفعهم للتبرع.
- عقد الندوات واللقاءات على مستوى المؤسسات التعليمية وخارج نطاقها لتداول الأفكار والمعلومات والتجارب ذات العلاقة بتنمية الموارد الذاتية، ومن ثم الإفادة من النتائج والتوصيات المستخلصة وتسخيرها في خلق مناخ توعوي يسهم في تهيئة منسوبيها على تقبل مفهوم تنمية الموارد الذاتية والاقتناع بمبرراته واستيعاب تشريعاته ومجالاته وصيغه العملية.
- دراسة سوق العمل للتعرف على احتياجه من القوى العاملة، ومن ثم تطوير التعليم العالي والفني والمهني ليكون أكثر موائمة مع سوق العمل واحتياجات المجتمع.
- الاستفادة من التراث الإسلامي في مجال التبرعات وخاصة في مجال الأوقاف بحيث يتم إحياء هذه السنة وتفعيل دورها كما كان، وبحث الصيغ المناسبة لها في هذا الوقت والاستفادة من الجهات المختصة في هذا المجال.
- إعادة صياغة الهيكل المالي للنظم التعليمية بما يتيح ترشيد النفقات دون الإخلال بجودة العملية التعليمية.
- تحديد الميزانيات للمؤسسات التعليمية بناء على مستوى الأداء بالتعاون مع هيئة تقويم التعليم.
- تبني الحوافز المعنوية التي تشجع المتبرعين على التبرع لصالح المؤسسات التعليمية.
- الانفتاح على المجتمع وتفعيل دور المؤسسات التعليمية في خدمة المجتمع والتعاون مع المراكز البحثية المختلفة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية التي من شأنها تشجيع أفراد المجتمع لدعم المؤسسات التعليمية على مستوى الراغبين في الاستفادة من خدماتها أو خبراتها.
- اعتماد نموذج لتطوير تمويل التعليم برؤية صريحة ومعلنة وبمرونة كافية لمواجهة التحديات محليًا وعالميًا.
- إنشاء مجلس مستقل لتمويل التعليم مرتبط بمجلس الوزراء (على غرار هيئة تقويم التعليم) يشرف على توزيع التمويل الحكومي للمؤسسات التعليمية، وتقويمها

دورياً بالتعاون مع هيئة تقويم التعليم لضمان التوزيع العادل، كما يعنى بإيجاد بدائل لتمويل التعليم بشكل عام.

التحديات التي ستواجه تنفيذ رؤية تطوير بدائل تمويل التعليم "التصور المقترح":

- تزايد الطلب المجتمعي على التعليم الناجم عن الزيادة السكانية لاسيما في شرائح العمر الموازية لسن التعليم التي تمثل نحو ٦٠% بين إجمالي عدد السكان، كما تشير التوقعات إلى أن إجمالي السكان قد يصل إلى نحو ٣٠ مليون في عام ١٤٤٠.
- اتساع الرقعة الجغرافية للملكة وزيادة الطلب على التعليم.
- ارتفاع كلفة التعليم نتيجة لتطوره والاهتمام بالتعليم النوعي.
- ايمان المجتمع بمجانية التعليم.
- الاعتماد على الدعم الحكومي فقط وعدم قدرة المؤسسات التعليمية مستقبلاً على الوفاء التام بإشباع جميع الرغبات والاحتياجات الإنسانية فمهما تعاظمت اقتصادات الدول فإن مستوى الدعم الحكومي لقطاع التعليم لا يمكن أن يتجاوز أكثر من ٣٠ إلى ٣٥ في المائة من الميزانية العامة نظراً لالتزام الدولة بتوفير الخدمات في القطاعات التنموية الأخرى.
- الميزانية العامة للدولة قد لا تتزايد على الدوام بمعدلات تتواكب مع الزيادة السكانية المتوالية وانعكاساتها على الطلب المجتمعي للتعليم لعدة اعتبارات من أهمها تأثرها بتقلبات الأسعار في سوق النفط العالمية.
- عدم مرونة النظام المالي الحالي للمؤسسات التعليمية بشكل عام والجامعات بشكل خاص حيث لا يتيح فرصة الاستثمار في الموارد المالية لهذه المؤسسات واستثمار ممتلكاتها ومواردها وتنويع مصادرها التمويلية واستثمار إيراداتها في تمويلها وفق نظام مجلس محاسبي منضبط (حوكمة).
- ضعف الدور الإعلامي للمؤسسات التعليمية مما يؤدي الى عدم وضوح الاحتياجات التعليمية للمجتمع وللقطاع الخاص على وجه التحديد.
- ضعف الاتصال الفعال بين كلٌ من القيادات والمستويات الادارية بالوزارة ومؤسسات التعليم والقطاع الخاص.
- تعدد الجهات المشرفة على التعليم والازدواجية فيما بينها وغياب التنسيق بعد دمج الوزارات (العام والعالي).
- ضعف استثمار القطاع الخاص في مجالات التعليم في المملكة بسبب القيود البيروقراطية، وندرة المشاريع المشتركة بين القطاعين.

- عدم وجود هيكلة إدارية مناسبة لتفعيل التعاون بين المؤسسات التعليمية من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى، وكذلك عدم تفعيل موارد هذه المؤسسات وممتلكاتها للبحث عن بدائل تمويلية لها.
- حداثة تجربة التعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم من جهة ومؤسسات القطاع الخاص وافراد المجتمع من جهة أخرى.
- عدم وجود نظم يمكن من خلالها فرض رسوم رمزية على بعض الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم للطلاب.
- عدم وجود نظام للمكافئات الطلابية بحيث يعمل على تنظيمها، وتخصيصها فقط للطلاب ذوي الدخل المحدود.
- اثقال أساتذة الجامعات وبعض المعلمين في المدارس بمهام إدارية وبمتطلبات الجودة وما يصاحبها من متغيرات ومستجدات متعاقبة، تسهم في استنفاذ جهود كبيرة من الأساتذة وتخفض من مستويات الأداء والتطوير المعرفي وخدمة المجتمع.
- الاتجاه العام للمشاريع في المملكة في التعامل مع الخبرات الاستشارية الأجنبية في تنفيذ المشاريع الاقتصادية في التعليم وغيره من المجالات، وتفضيلها على الخبرات الاستشارية لمؤسسات التعليم العالي.
- ضعف الاهتمام بالتوجه نحو التحول الرقمي.

شكل يوضح بناء الرؤية المستقبلية لتطوير بدائل تمويل التعليم

المصدر: اعداد الباحثات

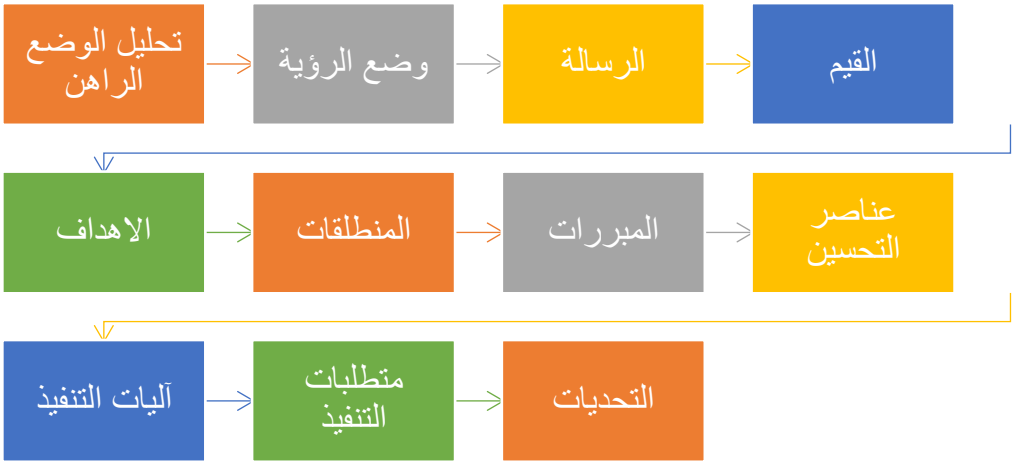

خاتمة:

أن أقتصار نشاط المؤسسات التعليمية بالمملكة على الجانب التعليمي والأكاديمي خلق فجوة كبيرة بين رسالتها في خدمة المجتمع وطاقاتها المعرفية غير المستثمرة، فالمتأمل للمستقبل القريب يدرك بأن اعتماد هذه المؤسسات على الدعم الحكومي يعد خطرا جسيماً وإن البحث عن خيارات وبدائل أخرى للتمويل أصبح خيارا استراتيجيا لا غنى عنه. وهذا يستدعي ضرورة إيجاد بدائل لتمويل التعليم والتقليل من الاعتماد على الدعم الحكومي، من خلال تبني استراتيجيات جديدة لسد النقص في الاستثمارات والموارد المالية، خصوصاً مع زيادة النمو السكاني، وازدياد الطلب المجتمعي على التعليم العالي.

وهذا ماتم تقديمه في هذه الورقة العلمية كتصور مقترح وفق مسارات مقترحة لإيجاد بدائل لتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠، ويوصى بالاخذ به كاستراتيجية يمكن الوصول من خلالها الى الريادة في تفعيل بدائل تمويل التعليم السعودي وضمان استدامته.